الدكتورة أحلام بيضون

المرأة في الإصلاح السياسي

طبعا وإن كان في الإعادة إفادة، لن نكرر مطالب المرأة المزمنة في إزالة الإجحاف بحقها وتطبيق المساواة، والنظر إليها على قدم المساواة مع الرجل، خاصة أن في ذلك احتراما وطبيقا لما جاءت به الشرائع السماوية والقوانين الوضعية، وما كرسته الإتفاقية العالمية حول منع التمييز ضد المرأة.

في العلم والواقع ليس هناك من مبرر للتمييز ضد المرأة بعد أن أثبتت الوقائع أنه حين تعطى المرأة نفس الفرص، فإنها تتساوى مع الرجل وأحيانا كثيرة تتفوق عليه في الإبداع والأمانة في العمل. ونحن نقول ذلك وثقين منه بعد تجربتنا في التعليم الجامعي ونتائج الإمتحانات بالنسبة للطالبات. كما في ميادين الوظائف والعمل حيث تسنى للمرأة أن تدخل ميادينها.

انطلاقا من هنا فإن موضوع المرأة في الإصلاح متشعب وهو من وجهة نظر واقعية وقانونية يشتمل على العناوين التالية:

١-المرأة في مضمون الإصلاح

٢-المرأة ومضمون الإصلاح

٣-المرأة ودورها في الإصلاح

٤-المرأة ومسيرة الإصلاح

٥-المرأة وآلية الإصلاح

٦-المرأة وأشكال الإصلاح

٧-المرأة وتطبيق الإصلاح

٨-المرأة والإصلاح على مستوى العالم العربي

١-المرأة في مضمون الإصلاح

يعني ذلك أنه لا يمكن الحديث عن أي إصلاح في النظام السياسي دون تضمين النصوص الدستورية مساواة واضحة بين المرأة والرجل بوصفهما إنسان يتمتع بحقوقه كاملة.

وإن كنا هنا لسنا مع الإشارة بوضوح إلى المرأة لألا يحسب ذلك نوعا من التمييز لصالحها، فإنه لا بد من الإشارة إلى ضرورة تحييد النصوص الدينية التي يفهم منها تمييزا معينا ضد المرأة، أو تصويب تفسير تلك النصوص. وهذا ما نعتقده منطقيا، إذ لا يعقل أن تأتي رسالة على مستوى الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بحقوق الشعوب وحقوق الإنسان، وتحدث ثورة فيما يتعلق بوضع المرأة، وتكون سببا للإجحاف بحقها. إن ما ورد في القرآن الكريم واستغل سلبيا في حق المرأة، لم يكن في حينها إلا وسيلة لحمايتها ضمن ظروف الحياة التي كانت سائدة في ذلك الحين. أما وأن الشرع الإسلامي، وهذا ما يميزه، قد أجاز الإجتهاد، وبناء على القاعدة التي تقول أن الدين الإسلامي هو صالح لكل زمان ومكان، فهذا يعني في المنطق القانوني أن تفسير الآيات يجب أن يأتي متناسبا من متطلبات العصر وضروراته. وبما أن العصر الحالي لم تعد القوة الجسدية هي عامل مميز بين الرجل والمرأة، وبما أن المرأة أصبح بإمكانها أن تقوم بنفس الأعمال التي يقوم بها الرجل، فهذا يترتب عليه تفسيرا متناسبا للآيات القرآنية التي تتحدث عن حقوق المرأة والرجل كحقوق واحدة، سواء كان ذلك فيما يتعلق بحقوقها الشخصية أو ولوجها للإدارة العامة والمواقع القيادية.

باختصار يجب أن يكون التمييز على أساس الكفاءة وليس على أساس الجنس. فهناك مرأة كفوءة كما أن هناك رجل كفوء.

٢- المرأة ومضمون الإصلاح:

إذا كانت المرأة مهتمة لنفسها بمضمون الإصلاح، فهذا لا يعني أنها ليست معنية بمضمون الإصلاح العام، أي الإصلاح الذي يتناول كل المجالات،

والـذي مـن شـأنه صـحة التمثيـل وصـحة إدارة الحكـم، وصـحة التصـرف بالمـال العام، ومساءلة ومحاسبة الحكام.

٣-المرأة ودورها في الإصلاح

نعنـي مـدى مسـاهمة المـرأة فـي تحقيـق الإصـلاح. وهـذه المسـألة يمكـن تناولهـا على المستوى العملي وعلى المستوى النظري:

فعلـى المسـتوى العملـي لا شـك أن المـرأة قـد سـاهمت مسـاهمة فعالـة فـي الإصـلاح مـن خـلال عمـل الجمعيـات الأهليـة علـى اخـتلاف أنواعهـا، بـدأ بالأعمـال الخيريـة وانتهـاء بالمنظمـات المدافعـة عـن حقـوق المـرأة وحقـوق الإنسـان. وإذا كـان لـيس بإمكاننـا حصـر عمـل الجمعيـات الأهليـة بالعنصـر النسـائي فإنـه بالإمكـان القـول أن النسـاء كانـت سـبَّاقة فـي هـذا المجـال، أمـا السـبب فـي ذلـك فهـو أن العمـل الإجتمـاعي كـان المجـال الوحيـد الـذي يسـمح للمـرأة أن تنشـط فيـه. غيـر أن لنشـاط المـرأة هنـا كـان لـه إيجابياتـه كمـا كـان لـه سـلبياته: أمـا الإيجابيـات فقـد تمثلـت فـي أعمـال الخيـر التـي نتجـت عـن ذلـك، كرعايـة المسـنين والمعـوقيين والسـجناء، وإيجـاد حـرف للنسـاء، والإقـلال مـن حالـة البطالـة، وأيضـا فـي المجـال الصـحي... وقـد أجبـرت الجمعيـات الحكومـات بـأن تسـاهم فـي هـذه المجـالات مـن خـلال تقـديمات ماديـة معينـة وإن كانـت محـدودة، وربمـا دفعتهـا أحيانـا لتبنـي مثـل تلـك المشـاريع. لكـن مـن ناحيـة ثانيـة، فـإن مسـاهمة المـرأة خاصـة فـي لبنـان فـي رفـع الضـيم عـن بعـض فئـات المجتمـع ربمـا سـاهم فـي الحـد مـن شـعور تلـك الفئـات بتقصـير السـلطات فـي القيـام بواجباتهـا تجاههـا، كمـا جعـل الدولـة تطمـئن إلـى الآثـار الجيـدة لتلـك الأعمـال، ممـا يتـيح لـبعض مـن فـي السـلطة كـي يسـتفيد مـن الأمـوال التـي كـان يجـب أن تخصـص لمشـاريع تعـالج تلـك الحاجـات، أو أن تسـتفيد بحجـة تلـك المسـاعدات فتأخـذ حصـتها الماليـة. أمـا السـلبية الثانيـة فتتمثـل فـي كـون معظـم الجمعيـات تتحصـل علـى مسـاعدات مـن هيئـات خارجيـة، ممـا سـاعد علـى كثـرة تلـك الجمعيـات إلـى حـد مبـالغ فيـه، وأصـبح بعضـها أشـبه بـدكاكين يسـتفيد منهـا القـائمون عليهـا. لـذلك لـم يعـد مسـتغربا أن تتـولى شخصـيات نسـائية سياسـية أو مقربـة مـن مقامـات سياسـية أمـر تلـك الجمعيـات، بحيـث نـرى أحيانا سيدة واحدة مترئسة إما مباشرة أو بالواسطة للعديد منها.

٤-المرأة ومسيرة الإصلاح

في المرأة ومسيرة الإصلاح على مستوى لبنان لا يسعنا إلا أن نذكر عددا لا بأس به من السيدات ساهمن في المطالبة بالإصلاح عن طريق تعديل النظم القائمة نذكر على سبيل المثال لا الحصر السيدة الفاضلة لينا مطر والمرحومة الأستاذة لور مغيزل وغيرهما..

أما على صعيد التطبيق فقد كان للسيدة مطر المبادرة الأولى من خلال ترشحها للإنتخابات منذ زمن لإثبات حقها رغم أنها كانت تعلم باستحالة فوزها بسبب اللعبة السياسية في لبنان.

٥-المرأة وآلية الإصلاح

فيما يتعلق بآلية الإصلاح أظن أن المرأة والنظام على حد سواء كانا مقصران في ذلك. فالنظام لم يبادر إلى الإصلاح العام ولا إلى الإصلاح فيما يتعلق بشؤون المرأة، أما السبب فيعود إلى عيوب النظام السياسي الذي نعيش في ظله. أما المرأة فهي بدورها كانت مقصرة في اتباع آليات العمل المجدية لتحقيق الإصلاح السياسي سواء فيما يتعلق بها شخصيا أو بما يتعلق بالإصلاح السياسي بشكل عام.

وإذا كانت آليات العمل كما نرها تشتمل على جهود بحثية وجهود عملية فبالإمكان القول أن بحوثا كثيرة ودراسات تم تقديمها من جمعيات نسائية ومن باحثات مرموقات، غير أنها بقيت طي الأدراج. كان ذلك ليس بسبب تباطئ النظام فقط، بل أيضا وحسب رأينا بسبب عدم لجوء النساء، وهن يشكلن أكثر من نصف المجتمع اللبناني إلى آلية فعالُة تجبر من هم في السلطة لتحقيق المطالب المحقة. من مثل تلك الآليات التظاهر والإعتصام، والعصيان المدني، والإستمرار في ذلك إلى أن تتحقق مطالبهنٌ سواء بالنسبة للمرأة شخصيا أو فيما يتعلق بالإصلاح بوجه عام، ولتكن هي البادئة وهي المثال في ذلك.

٦-المرأة وأشكال الإصلاح

نقول أشكال الإصلاح للتأكيد على أن النصوص وإن كانت مطلوبة ، فهي على أهميتها لا تكفي وتبقى العبرة في التطبيق، وهذا يتعلق بحسن نية الممسكين بالقرار الوطني.

لذلك فأشكال الإصلاح تتمثل في أمرين:

-نصوص تتضمن الحقوق المطلوبة، وهذا يدخل في باب التشريع

-وتطبيق تلك النصوص.

أ-المرأة في تشريع الإصلاح

إن لبنان من البلدان التي وقعت اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهو بطبيعة الحال ملزم بتطبيق ما وقع عليه، ليس لأنه نص دولي بل لأنه نص عادل. غير أن لبنان تحفظ على البند المتعلق بالأحوال الشخصية، وتحفظه هذا هو نوع من التهرب بسبب نظام الأحوال الشخصية الطائفي المتبع لديه. إذن فيما يتعلق بهذا البلد لا بد من العودة إلى النصوص الشرعية والمذهبية لإقتناص النصوص والتفسيرات التي تؤدي إلى حصول المرأة على المساواة في الحقوق وعلى الكف عن اعتبارها إنسانا ناقصا.

بالنسبة للطوائف المسيحية ليس هناك إشكال فيما يتعلق بمبدأ المساواة على الأقل بين الذكر والأنثى، أما بالنسبة لنا نحن الشيعة، فبما أن شريعتنا سمحة ووجدت لتكون صالحة لكل زمان ومكان، فلا بد من اتباع المرجعيات المنفتحة والمتفقهة بعمق بأمور الدين كالعلامة المرجع السيد فضل الله، والأخذ برأيه في ذلك.

أما فيما يتعلق بأمور أخرى كاشتراك المرأة في الشأن الإداري والسياسي والقرار الوطني فهو مسألة ترتبط بالإصلاح العام وبالعقلية السائدة ولا مناص في هذا المجال من التخلص على مستوى التشريع من النظام الطائفي العقيم. وتشريع النصوص الكفيلة بإزالته بأسرع وقت ممكن بحيث يتم إخضاع المواطنين جميعا لنفس القواعد والمبادئ. أما إذا أردنا أن نتكلم عن حفظ حقوق المرأة بشكل خاص، فكما قلنا سابقا لسنا مع إيراد نصوص تمييزية للمرأة ويكفي أن يكون النص المتعلق بالمساواة بين المواطنين أكثر تحديدا، بحيث يذكر أن المواطنين جميعهم متساوون أمام القانون دون أي تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو الدين، وهذا ما يتوافق مع مواثيق حقوق الإنسان ومع الشرائع السماوية، فالله عادل ويحب العدل بالرعية. إن عدم القيام بتعديل النصوص خاصة ما يتعلق منها بإلغاء النظام الطائفي، من قبل المسؤولين في

السلطة يحملهم مسؤولية ما سيحصل في البلد من اضطرابات محتملة وقد بدأت بشائروها في التظاهرات التي تطالب بإلغاء النظام الطائفي. وهنا لا بد من توجيه سؤال إلى دور المرأة في هذا الحراك الهام؟

ب-المرأة في تطبيق الأصلاح

أما على مستوى التطبيق فهنا بيت القصيد. إن النصوص مهما كانت أهميتها تبقى حبرا على ورق إذا لم يتم تطبيقها واحترامها، وهنا يبرز دور المرأة من جديد في سبيل تفعيل ذلك، سواء عن طريق الضغط على المسؤوليين، أو عن طريق تقديرها لنفسها ولبنات جنسها، وعدم الإقتناع بأنه يكفيها دور إجتماعي أو وظيفة تمكنها في الوقت ذاته من القيام بالأعمال المنزلية، وعدم إدخال هوس الأنوثة إلى عقلها بحيث يؤثر على تصرفها ومظهرها. كذلك في مبادرتها للترشح والترشيح للمناصب، وانتخاب السيدات، علما أن ما هو مطلوب في الرجال في هذا المجال مطلوب في النساء أي اختيار الأكفأ والأكثر خلقا ونزاهة وعلما.

٨-المرأة والإصلاح على المستوى العربي

في خضم ما تشهده البلدان العربية من ثورات إصلاحية، لا بد من أن نشير إلى الدور الذي تلعبه وممكن أن تلعبه المرأة في هذا الخصوص، فلقد أصبح من السهل على المرأة في ظل ثورة المعلومات ووسائل التواصل الإجتماعي عبر الأنترنت، وتأثير كل ذلك على المادة الإعلامية، أن تلعب دورا هاما كل واحدة ضمن اختصاصها ومقدرتها، فبإمكان المتخصصات بشؤون الحكم والأنظمة والحقوق والسياسة والإقتصاد والإجتماع والإعلام أن تكرسن وقتا تنشر فيه معرفتهن كي تفيدنُ وتوجهنُ الشبان الثوار في كل مكان من الوطن العربي، ولا تتركنُ الفيس بوك وغيره من المواقع حكرا على الرجال فقط.